



كلمة المملكة العربية السعودية  
أمام  
أعمال اللجنة السادسة ( اللجنة القانونية )  
دورة الجمعية العامة السابعة والستون  
( بند التدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي )  
يلقيها : وزير مفوض / عبدالرحمن بن سليمان الأحمد

نيويورك ( 8 أكتوبر 2012 م )

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس :

يطيب لي في البداية أن أتوجه إليكم والى بلدكم الصديق بخالص التهنة لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة السادسة معربا عن التقدير لشخصكم وعن ثقتي الكاملة في مقدرتكم على إدارة أعمالها بكل اقتدار وفعالية .

السيد الرئيس :

إن من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن ظاهرة الإرهاب التي لم تعد محاربتها شأناً محلياً ينحصر في حدود دولة ما، وإنما تعدت ذلك لتصبح هدف المجتمع الدولي بأسره . ولقد أكدت المملكة العربية السعودية انطلاقاً من عقيدتها وتراثها في جميع المحافل الدولية إدانتها و استنكارها للإرهاب أيا كان مصدره وأهدافه ، وأعلنت استعدادها التام للانضمام إلى الجهود الدولية المبذولة ضد الإرهاب ، والإسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة لتعريف ظاهرة الإرهاب دون انتقائية أو ازدواجية ومعالجة أسبابه واجتثاث جذوره و دعت العالم أجمع إلى مكافحته بكل حزم لدعم الاستقرار والأمن الدوليين ، وهو الموقف الذي يعبر عن سياستها الثابتة والمستمرة ضد الإرهاب الدولي ومرتكبيه .

السيد الرئيس :

أن الإرهاب لا دين ولا مجتمع ولا عرق له وهناك الكثير من الإرهابيين الذين ينتمون إلى جماعات وأعراق وأديان مختلفة ، وإذا كان هناك من غرر بهم للقيام بمثل هذه الأعمال المشينة فإن أعمالهم تلك لا تمثل بأي صفة كانت قيم و مبادئ دينهم ومجتمعهم الذي ينتمون إليه . وتشدد المملكة على أنها تؤيد مكافحة الإرهاب ولكنها لن تقبل أن تكون حرباً ضد الإسلام أو المسلمين الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالإرهاب ، فالإسلام بريء كل البراءة ممن قام بمثل هذه الأعمال الإجرامية التي تعتبر انتهاكا صارخا للقيم الدينية والمبادئ الإسلامية الأصيلة. وتشعر في الوقت نفسه بقلق بالغ من محاولة الربط بين الإسلام وبعض الظواهر السلبية مثل الإرهاب والتعصب الديني والمذهبي متناسين أن الإسلام يدعو إلى نبذهما

ويحث على الحوار و التسامح والتعاون. والمملكة تسعى أن لا تشكل محاربة الإرهاب بأي حال من الأحوال صراعا بين الحضارات والأديان.

السيد الرئيس :

إن المملكة أكدت في إدانتها للإرهاب على أهمية التفريق وعدم الربط بين الإرهاب وقتل الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم وبين حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح من أجل سيادتها و مكافحة الاحتلال الأجنبي.

وحيث أن الإرهاب بكل صورته وأشكاله مدان فإن هذه الإدانة لا بد وأن تشمل الإرهاب الرسمي على مستوى الدولة كالذي تمارسه إسرائيل بصورة متواصلة ضد الشعب الفلسطيني . وقد أشارت العديد من قرارات الأمم المتحدة و فرقت بوضوح بين الإرهاب الذي هو فعل إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي الذي هو نضال وكفاح مشروع يستند إلى مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكده في القرارات الدولية ومكرس في مبادئ القانون الدولي . ودعت جميع الدول فرادى أو بالتعاون مع الدول الأخرى وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تهتم بالقضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي . والمملكة تؤكد في أكثر من مناسبة على أهمية وضرورة حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي هو سبب من أسباب عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

السيد الرئيس :

لقد عانت المملكة العربية السعودية من عمليات الإرهاب ، وقامت ولا تزال تقوم باتخاذ العديد من التدابير اللازمة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والعمل على تنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو حماية مرتكبيها. كما تجاوبت مع متطلبات جميع القرارات واللجان الدولية لمكافحة الإرهاب ، وقدمت تبرعا هذا العام بمبلغ 500,000 دولار لدعم أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ( 1450 ) ( 2004 ) ، كما أيدت جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال إصدار القرارات والاتفاقيات ذات الصلة . وترى حكومة المملكة أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية

المتعلقة بالإرهاب يجب إن يلزمه صدق النوايا لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، وهو ما ندعو إليه جميع الدول الأعضاء بأن تقوم بالإدانة القاطعة لجميع أعمال الإرهاب الذي يشكل انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ويهدد الأمن والسلم الدوليين ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق التعاون بينها.

السيد الرئيس :

لقد استضافت بلادي المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض عام 2005م وقد تضمن الإعلان والتوصيات الصادرين عن المؤتمر في الوثيقة رقم S/2005/430 وتاريخ 1 يوليو 2005م ، ما يعزز الجهود الوطنية والدولية من أجل التصدي الفعال لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها . كما استضافت بلادي في مدينة جدة الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب في مايو 2012م ، امتدادا لاهتمامها بهذا المركز الذي كان أساسه مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأيدته العديد من قرارات المنظمات الدولية والإقليمية ، و تم تتويج ذلك بتوقيع اتفاقية تأسيسه في سبتمبر 2011م في نيويورك ، وقد تبرعت المملكة بمبلغ 10 ملايين دولار لدعم أعماله . وما تأسيس هذا المركز إلا دليل على أن الإرهاب يتطلب لمواجهة تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الدول بشكل متكامل ، وإننا ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي الى التعاون مع المركز للاستفادة منه وإفادته بما لديهم من خبرات لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها كنموذج للالتزام بالعمل الجماعي لمواجهة هذه الظاهرة في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس :

لقد بات الإرهاب ظاهرة دولية غير مقصورة على مجتمع أو عرق أو دين ، تستوجب جهداً دولياً لاحتوائها والتصدي لها بفعالية وبروح من الجدية والمسؤولية والأنصاف ومن خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة بما يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها وللشعوب استقرارها وللعالم سلامته وأمنه .

شكرا السيد الرئيس